ممكنات الحِوار الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣

Possibilities of National Dialogue in Iraq after 2003

م.د مصطفى صادق عواد* م.م قمر ثامر صبري**
Mustafa Sadeq Awad Qamar Thamer Sabri

• **الملخص:**
إنّ الحِوارات الوطنية الناجعة تمثل حلاً جوهرياً وتحمل وعداً كبيراً لحل النزاعات وتحقيق إصلاحات على المستويات كافة، لأنّها تعود بالنفع للجميع عبر تحقيق المصلحة العامة، وتزيد الثقة بين اطراف الحِوار، وهذا يتحقق عبر التزام اطراف الحِوار بما تم الاتفاق عليه، وأيضاً قدرة وقابلية الحِوارات الوطنية على التكيف وبصورة مرنة مع الحقائق السياسية المتغيرة وتجنب القواعد والهياكل الجامدة، وتنظيم السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، بحسبان الحِوار وسيلة غير عنيفة لحل النزاعات ولتأسيس قواعد عمل جديدة تقوم على أسس الشراكة، وتعمل الحِوارات الوطنية على نبذ العنف والكراهية والتطرف والغلو والارهاب وتهدف لتعزيز المشتركات بين اطراف النزاع وتأسيس قواعد متينة تسهم في تقبل كل طرف للطرف الأخر وتزيد نسب الاندماج والتعايش بين ابناء المجتمع، مما يسهم بذلك في تحقيق إصلاح النظام السياسي ومن ثم إصلاح النظام الشامل للدولة.

• **الكلمات المفتاحية:** الحوار الوطني، إصلاح النظام السياسي، النزاع، ممكنات.

• **Abstract:**
Effective national dialogues represent a fundamental solution and hold great promise for resolving conflicts and achieving reforms at all levels. They benefit everyone by serving the public interest and increasing trust among the dialogue participants. This is achieved through the commitment of all parties to the agreements reached and the ability of national dialogues to adapt flexibly to changing political realities while avoiding rigid rules and structures. National dialogues work to organize political, economic, social, cultural, and security powers, considering dialogue as a non-violent means for resolving conflicts and establishing new frameworks based on partnership and cooperation. They also aim to reject violence, extremism, and terrorism while fostering common ground among the parties involved in the conflict. Moreover, national dialogues help establish solid foundations that enable each party to accept the other, increase coexistence and integration within society, and contribute to reforming the political system, ultimately leading to comprehensive state reform.

• **Keywords:** National dialogue, reform of the political system, conflict, possibilities

* تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين / البريد الاليكتروني: mustafa.sadiq@nahrainuniv.edu.iq
رقم الهاتف المحمول: ٠٧٨١٥٥٥٠٥٥٥
** تدريسية في كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين / البريد الاليكتروني: qamar.thamir@nahrainuniv.edu.iq

- **المقدمة:**

تمر معظم المجتمعات والدول بمراحل من النزاعات ولاسيما الدول حديثة التكوين أو التي تمر بمراحل انتقالية وتغير الانظمة السياسية فيها، إذ تشهد نزاعات عنيفة من أجل السيطرة على السلطة أو تقاسمها، وتعمل هذه النزاعات على تفكيك المجتمعات عبرة دفعها لتعظيم الولاءات الثانوية حسب الدين أو المذهب أو القومية أو القبلية... وغيرها على حساب الولاء للوطن، مما يؤدي لأنّ تكون الأطراف كافة خاسرة في هذه النزاعات، وهنا يأتي دور الحِوار الوطني ساعياً لتحقيق التوافق بين الجميع والتنسيق الكامل فيما بينهم من أجل الوصول لحلول مرضية في المشكلات والقضايا العامة، ويتم الوصول للحلول عبر تبادل الآراء والنقاش بين الجميع وتقديم التنازلات من أجل المصلحة العليا للدولة والمجتمع، ليكون الحِوار الوطني نهاية النزاعات وبداية للإصلاحات على المستويات كافة وخصوصاً إصلاح النظام السياسي، كما أنّ الدول كافة بحاجة ماسة إلى الإصلاح السياسي فضلاً عن الإصلاحات الأخرى، كالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، فإصلاح النظام السياسي يُعد أحدى الوسائل المهمة التي تستخدم من أجل أحداث تقدم في العملية السياسية وتصحيح الاختلالات في مؤسسات وهياكل الدولة نظراً لوجود عوامل تقتضي أجراء هذا الإصلاح والتحول نحو الافضل.

فالعراق شهد في بعد عام ٢٠٠٣ واحتلاله من قبل القوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية الكثير من الاحداث المتراكمة من قبل عام ٢٠٠٣ والتي احدثت عددا من الاختلالات على المستويات كافة، لكن بمواجهة هذه الاختلالات توجد ممكنات للحوار الوطني والتي تسهم بدورها في التهيئة لإقامة حوارات وطنية ناجعة تسهم بالتالي في تجاوز هذه الاختلالات وتحقيق الإصلاح على المستويات كافة.

- **أهمية البحث:**

إنّ الحِوارات الوطنية تسهم في إصلاح وتحسين الاوضاع على المستويات كافة، فعلى المستوى السياسي تعمل الحوارات الوطنية الناجعة على تحقيق استقرار سياسي وتوافق وطني وتُيسر تداول السلطة، أما على المستوى الاقتصادي فهي تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية وذلك نتيجة الاستقرار الذي يتحقق بعد الحوارات الوطنية والسعي لبناء دولة قوية من الناحية الاقتصادية، وعلى المستوى الاجتماعي تسهم الحِوارات الوطنية في أنهاء النزاعات عبر إيجاد نقاط مشتركة يتفق عليها الجميع، فضلاً عن أنّها تعزز من روابط الوحدة بين أبناء المجتمع، كونّها تدفعهم للتنازل عن بعض من مصالحهم ومتطلباتهم الخاصة لصالح المصلحة الوطنية، وتنهي حالة عدم التوافق بين الاطراف والجماعات المتنازعة والمختلفة وشيوع التسامح والتعايش والاعتدال على حساب انحسار الجهل والتطرف والغلو والارهاب.

- **هدف البحث:**

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على ممكنات الحِوار الوطني الناجع ودور هذا الحِوار في تحويل وأنهاء النزعات في العراق وحالة عدم الثقة بين اطراف النزاع، وتركيزه على تحقيق المزيد من التسامح والتعايش وتقبل الطرف الاخر والاتفاق على صيغ تؤدي إلى تعزيز مخرجات الحِوار الوطني مما يسهم بذلك في إصلاح النظام السياسي للدولة.

- **اشكالية البحث:**

تنطلق اشكالية البحث من التعقيد في مسار السعي إلى ايجاد ممكنات للحِوار الوطني في العراق، وكيفية عمل الحِوار الوطني من أجل تحويل النزاعات وانهائها والعمل على إصلاح النظام السياسي للدولة، لذلك تنطلق الاشكالية من السعي للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي ممكنات الحِوار الوطني في العراق؟
- أن الحِوار هو عملية تراكمية، فما هي الدروس المستفادة من كل مبادرة للحوار والمصالحة؟
- ما هي ادوار القيادات المجتمعية والدينية في تعزيز فرص الحِوار؟

- ما السياسات والإجراءات الواجب اتباعها قبل واثناء وبعد اجراء الحِوار الوطني الناجع؟ وكيف تسهم الحوارات الوطنية في بناء الثقة بين الاطراف المتنازعة وترسيخ التعايش والاعتدال والحد من التطرف والغلو والارهاب.

- **فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ الحِوار الوطني الحقيقي هو الوسيلة الناجعة لأنهاء النزاع وتحقيق الاستقرار في العراق، وهذا يعتمد على وجود نظام سياسي قادر على احتواء اسباب النزاع وايجاد الحلول المناسبة، مما ينتج عنهُ الإصلاح في النظام السياسي وبذلك يسهم في الوصول للحكم الرشيد.

- **الاطار المنهجي للبحث:**

تم الاعتماد في هذه البحث على منهج دراسة الحالة لأنّه يهتم بجمع المعلومات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وماضيها وفهم حقيقة هذه الحالة، واستخدام المدخل النظمي الذي يعتمد على المدخلات والمخرجات.

يُعد الحِوار هو الوسيلة الناجحة التي تدار ويحل به المشكلات والقضايا والازمات ويسهم في أنهاء الخلافات التي تنتج عنها حالة من الاستقرار، وللحِوار الوطني ممكنات تساهم في التهيئة لمبادرات الحِوار الوطني، وعليه سيتم البحث في ممكنات الحِوار عبر ثلاثة محاور وهي:

أولاً: مبادرات الحِوار والمصالحة الوطنية

كشفت المشاريع والمبادرات السابقة الخاصة في الحِوار الوطني*[1] السلبيات والإيجابيات التي رافقتها، مما يسهم بذلك من العمل على الافادة من هذه التجارب عبر تعزيز ودعم الايجابيات وتجاوز السلبيات وعدم تكرارها، كذلك تسهم في معرفة تفكير وشروط ومتطلبات الاطراف المشاركة في الحِوار، لذا سيتم البحث في مبادرات ومشاريع الحِوار الوطني وبيان الهدف المراد تحقيقه منها والإيجابيات التي من الممكن الاخذ بها في المبادرات القادمة، وكذلك السلبيات التي رافقت كل مبادرة بغيت تجاوزها.

إنّ أول مشروع للمصالحة والحِوار في العراق بعد إقرار الدستور الدائم انطلق في ٢٠٠٦/٦/٢٥ من قبل رئيس مجلس الوزراء الاسبق "نوري المالكي"، إذ كان الهدف من المشروع هو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تشترك فيها أطراف العملية السياسية كافة وكذلك أطراف المعارضة من خارج العملية السياسية، ومعالجة الآثار التي خلفها الإرهاب والفساد الإداري، ومن أجل رأب الصدع وجمع الكلمة وبلوغ المسيرة السياسية لمديات أكثر تقدما، وبناء العراق ورفاهية شعبه وبأنّ يأخذ موقعه الإقليمي والدولي[٢]، أنّ المشروع

* - تعريف الحِوار الوطني: **أولاً: تعريف الحِوار:** عرفه قاموس "وبستر" الحِوار على أنّه "تبادل الآراء والأفكار"، ويُعرفه قاموس " ماكميلان" على أنّه "مناقشة أو سلسلة مناقشات بين شخصيّن أو مجموعة من الأشخاص من أجل إنهاء الخلاف"، **ثانياً تعريف الحِوار الوطني:** أنّ الحِوار الوطني يُعرف على أنّه "هو الحِوار الذي يجري بين أبناء المجتمع تحت مظلة جهة معتمدة لمناقشة القضايا التي تفيد الوطن "، وكذلك يُعرف على أنّه " عملية حل المشكلات التي تستخدم لمعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي لا يمكن حلها بشكل مناسب وفعال من قبل المؤسسات الحكومية الا عبر الحِوار"، ويُعرف أيضاً على أنّه "تبادل الرأي في القضايا المهمة بين مختلف فئات الشعب السياسية وفصائله العامة"، ويُعرف على أنّه " عمليات سياسية تمسك بزمامها أياد وطنية وتستهدف توليد توافق الآراء بين طيف واسع من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في أوقات الازمات السياسية الحادة، او في أوضاع ما بعد الحرب، أو خلال عمليات الانتقال السياسي البعيد المدى"، نقلاً عن: مصطفى صادق عواد، الحِوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام ٢٠٢٢، مجلة قضايا سياسية، ملحق العدد ٧١، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٣، ص ص ٩٩-١٠٠. للمزيد حول الحِوار الوطني (تعريفه، شروطه، طبيعته، مراحله، اهميته، والمفاهيم المقاربة) ينظر: مصطفى صادق عواد، الحِوار الوطني وإصلاح النظام السياسي في مجتمعات النزاع (ايرلندا الشمالية، اثيوبيا، العراق)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٢٤، ص ص ٧ - ٤٤.

[٢] محمد صادق الهاشمي، مشروع المصالحة ومستقبل العراق السياسي، مركز العراق للدراسات، السلسلة ٩، بغداد، ط ٣، ٢٠١٥، ص ٩٠.

تضمن العديد من النقاط المهمة التي تُعد من الخطوات الإيجابية التي تقود إلى الحِوار الوطني ومن ثم إلى تحقيق الإصلاح السياسي ومن هذه النقاط هي[١]:

١- تفعيل دور القضاء و إصدار عفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا بجرائم وأعمال إرهابية وجرائم ضد الإنسانية، ومنع انتهاكات حقوق الأنسان.
٢- حل مشكلات موظفي الدوائر المنحلة .
٣- إعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث.
٤- اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الخدمات، و البدء بحملة لإعادة اعمار المناطق المتضررة، والعمل على إعادة المهجرين.
٥- العمل الجاد والسريع من أجل بناء قوات مسلحة على أسس مهنية ووطنية، وأنّ عملية الدهم والتفتيش والاعتقال تتم بموجب أوامر قضائية، واعتماد المعلومات المؤكدة وليس المعلومات الكيدية.
٦- تعويض ضحايا النظام السابق وتعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية.

رغم احتواء هذه المبادرة على العديد من الايجابيات التي من الممكن تعزيزها وخصوصاً ما يخص دور القضاء وتحسين الخدمات، إلا أنّها لم تحقق الطموح المرجو منها بسبب أنّها ضمت بعض الأطراف المشاركة في العملية السياسية دون أنّ تضم أطراف خارج العملية السياسية ومن لهم رغبة في العمل السياسي[٢]، فضلاً عن عدم الجدية من قبل الحكومة في دمج أبناء العشائر في الاجهزة الأمنية والجيش والوظائف المدنية، من الذين شاركوا فيما يعرف "قوات الصحوات" والتي كان لها الدور الكبير في طرد التنظيمات الإرهابية من المناطق التي تواجدت فيها، مما عُدته بعض من هذه العشائر عدم أيفاء بالوعد من قبل الحكومة، كذلك العمل على تشديد الإجراءات من قبل الحكومة فيما يخص المساءلة والعدالة، أيضاً موجات العنف والإرهاب التي كانت تضرب عدد من مناطق العراق وبصورة مستمرة مما كان له الأثر البالغ في تحجيم مبادرة المصالحة والحِوار الوطني[٣]، كما أنّ هذا المشروع افتقر لرؤيا استراتيجية بين الشركاء، واقتصر على تحقيق امتيازات فئوية لم يؤخذ مقابلها التزامات من الفئات التي حصلت عليها، إذ فشل هذا المشروع في اقناع الاطراف الاخرى من الاعتراف بمشروعية النظام السياسي، فقربهم أو بعدهم من النظام السياسي مرتبط بما يحصلون عليه من امتيازات[٤].

وفي السياق نفسه قام رئيس الجمهورية الاسبق "فؤاد معصوم" في عام ٢٠١٥، بإطلاق مؤتمر المصالحة الوطنية الشاملة بالاتفاق مع كل من رئيس مجلس الوزراء الاسبق "حيدر العبادي" و رئيس مجلس النواب السابق "سليم الجبوري" ، وايجابيات هذا المؤتمر أنّه يهدف إلى لم شمل أطياف المجتمع العراقي وإشراك أكبر قدر ممكن من المعارضين في العملية السياسية، والعمل على دعم النازحينّ، كذلك العمل على اطلاق

---

[١] نص مشروع المصالحة والحِوار الوطني، الذي قدمه رئيس مجلس الوزراء السابق (نوري المالكي) الى الجمعية الوطنية العراقية في الجلسة المنعقدة يوم الاحد ٢٠٠٦/٦/٢٥، منشور على موقع الجمعية الوطنية العراقية، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٧، على الرابط: http://www.na-iraq.org .

[٢] خميس ادهام حميد، النظام السياسي العراقي وموقفه من المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٩٦.

[٣] مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة، السلسلة ٩، بغداد، ط ٢، ٢٠١٧، ص ٢٢.

[٤] نقلاً عن: مصطفى صادق عواد، الحِوار الوطني وإصلاح النظام السياسي في مجتمعات النزاع (ايرلندا الشمالية، اثيوبيا، العراق)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.

سراح المعتقلين بالتهم غير الإرهابية[١]، ساعياً عبر هذه المبادرة للنهوض بالواقع العراقي ولتوحيد كلمة أبناء الشعب من أجل تحقيق الانتصار والتخلص من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" الإرهابي الذي أحتل واستباح بعض من أراضي العراق[٢]، حققت هذه المبادرة بعض الايجابيات منها تخصيص اموال ضخمة لدعم النازحين، الا أنّ المؤتمر لم يحقق النتائج المرجوة بسبب الفساد الذي استشرى في مشاريع دعم النازحين، كذلك لم يشمل المؤتمر المعارضين كافة بل اقتصر على فئة قليلة.

كذلك في عام ٢٠١٦ اعلن التحالف الوطني عن مبادرة "التسوية الوطنية للمصالحة التاريخية"، إذ كان الهدف منها الحفاظ على العراق وتقويته كدولة اتحادية ومستقلة ذات نظام فيدرالي وديمقراطي وفقاً للدستور، كذلك العمل في تحقيق تسوية سياسية ومجتمعية ترمي لعراق متعايش خال من العنف والتبعية، وتحقيق السلم الاهلي وبناء الدولة بصورة صحيحة، بمشاركة أبناء الشعب العراقي كافة، والتأكيد على سيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة[٣]، أما فيما يخص تنفيذ بنود المبادرة ومتابعتها والعمل على تحقيق اهدافها فكان لبعثة "يونامي العراق" التابعة للأمم المتحدة دور الطرف الضامن لتنفيذ بنود هذه التسوية[٤].

لكن هذه المبادرة سرعان ما رفضت من قبل بعض أطراف العملية السياسية، إذ رفضها اتحاد القوى العراقية بسبب إقرار قانون الحشد الشعبي، وأيضاً ادعت قيادات هذه الكتلة أنّ التحالف الوطني يحاول عبر هذه المبادرة فرض شروط والتزامات على شركاء العملية السياسية، كذلك رفضت هذه المبادرة من قبل ائتلاف دولة القانون عبر رئيس الائتلاف نائب رئيس الجمهورية الأول الاسبق "نوري المالكي" الذي أكد على أنّ التسوية السياسية المبنية على خرق العدالة الاجتماعية هي قنبلة موقوتة يمكن أنّ تنفجر مجدداً، أما التيار الصدري رأى أنّ هذه المسودة فارغة المضمون وهي حبر على ورق، كذلك انتقدها النائب الثالث الاسبق لرئيس الجمهورية "أياد علاوي" إذ حذر في حال عدم تحقيق مصالحة حقيقية تكون أحدى نتائجها تهيئة الاجواء لظهور تنظيمات مسلحة في العراق[٥]،أنّ هذه المبادرة احتوت على العديدة من الامور الايجابية كما ذكر اعلاه لكن حالة عدم الثقة بين القوى السياسية وحالة عدم الثقة فيما بين أطراف التحالف الوطني نفسه جعل منها مبادرة ركيكة سياسياً وضعيفة القبول مجتمعياً[٦].

أما مشروع التسوية السياسية لتحالف القوى الوطنية والتي سميت "الرؤية الموحدة للعرب السُنة حول مشروع التسوية التاريخية"، إذ هدفت هذه التسوية إلى تشخيص الأزمة العراقية وتحديد أطرافها، وفتح المجال أمام جميع الأطراف لمشاركة في التسوية، كذلك العمل على زيادة الثقة وتقريب وجهات النظر، والعمل على تجميد القضايا الخلافية، وتثبيت هوية العراق القائم على مبدأ المواطنة، وإقرار قانون الحرس

---

[١] بيان اجتماع السلطات الثلاث ليوم الأحد ٥-٤-٢٠١٥، خبر منشور على موقع رئاسة جمهورية العراق، ٢٠١٥/٤/٥، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٥، على الرابط: https://archive.presidency.iq/8604/05.04.2015/23:09.ar .

[٢] حمزة مصطفى، معصوم يعرض خطة مصالحة وطنية شاملة على العبادي والجبوري، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٣٤٦٢، ٧ اكتوبر ٢٠١٥، ص ١٤.

[٣] ابراهيم بحر العلوم، مشروع التسوية الوطنية: اول وثيقة سياسية لبناء الدولة العراقية يطلقها التحالف الوطني العراقي بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في العراق بعد هزيمة داعش ٢٠١٥-٢٠١٧، مؤسسة بحر العلوم الخيرية، كتاب قيد الطبع. وكذلك ينظر: التسوية الوطنية هل تختلف عن المبادرات السابقة ام انها مجرد عنوان جديد؟، الحزب الشيوعي العراقي، ٢٢/١١/٢٠١٦، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٩، على الرابط: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/society/50981 .

[٤] نص مبادرة التسوية التاريخية، صحيفة المدى، العدد ٣٧٧١، ٢٠١٦/١١/٥.

[٥] جواد كاظم البكري، مبادرة التسوية الوطنية: هل تمثل بوصلة للتوافق الوطني ما بعد داعش ؟، ملتقى النبأ للحِوار، ٢٠١٦/١٢/٢٠، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٥، على الرابط: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/9123 .

[٦] ينظر: المصدر نفسه.

الوطني والعمل به، وإعادة هيكلة وبناء المؤسسات الأمنية على أساس ترسيخ قيم الوحدة الوطنية والكفاءة والالتزام بمبادئ حقوق الأنسان، وإصلاح العملية الانتخابية، وتعديل الدستور ونظام الحكم، وأجراء تعداد للسكان، وإصلاح المؤسسة الأمنية، وحصر السلاح بيد الدولة، وإصلاح القطاع الاقتصادي وقطاع التربية والتعليم، واغلاق جميع السجون السرية ...وغيرها، واعتماد اجراءات الوصول إلى اهداف التسوية التاريخية على مبدأ الحِوار المستدام والمصارحة والمكاشفة الواعية بين الفرقاء كافة[١]، اضافت هذه المبادرة العديد من النقاط المهمة إلى ما جاء في مبادرة التسوية والتي قد تسهم في الوصول لمبادرة متكاملة لحِوار وطني يسهم في بناء الدولة، لكن مبادرات المصالحة والحِوار والتسوية الوطنية كافة لم تحقق اهدافها المطلوبة، بسبب عدة معوقات أسهمت في عدم الاخذ بها، ومن هذه العوامل والمعوقات هي[٢]:

١- عدم شمول الجميع في الحِوار الوطني، مما يفقد الحِوار الوطني شرعيته وأهميته.
٢- غياب الثقة بين الاطراف المساهمة في الحِوار الوطني، فضلاً عن ضعف البرامج والمواقف والسياسات التي تعزز من ازدياد الثقة فيما بينهم.
٣- ضعف الإرادة الحقيقية من جانب القوى السياسية لإجراء المصالحة والحِوار الوطني، والاكتفاء بإجراءات روتينية كإقامة المؤتمرات وعقد اللقاءات وإصدار المنشورات، وعدم الاجماع على أهمية المصالحة من قبل الكتل والأحزاب السياسية، فلا توجد رؤية موحدة وشاملة للحِوار .
٤- اختلاف شروط الكتل والأحزاب من أجل الدخول في مبادرات ومشاريع الحِوار، فالكتل الممثلة لإقليم كردستان تشترط أن مشروع المصالحة والحِوار الوطني لا يتحقق إلى بعد النظر في ملف النفط في الإقليم ودفع رواتب ومستحقات موظفي الإقليم بصورة مستمرة كذلك العمل بالفقرة الثانية من المادة "١٤٠" من الدستور العراقي الدائم والتي تخص كركوك والمناطق المتنازع عليها، أما اتحاد القوى الوطنية والأحزاب المرتبطة به فكان لها شروط في دخوله للمصالحة والتي تمثلت في رفع الحيف والظلم والتهميش والاقصاء، وتحقيق التوازن في جميع مؤسسات الدولة وضمان استقلالية القضاء وإقرار قانون العفو العام وقانون الحرس الوطني وتسليح العشائر ودعمها لمواجهة التنظيمات الإرهابية، والحال نفسه ينطبق على الائتلاف الوطني الموحد والأحزاب الموالية له، إذ أنّ كل حزب في هذه الكتلة لديه اشتراطاته لدخول الحِوار الوطني كل حسب مصلحته حاله كحال بقية الكتل والأحزاب.
١- الطائفية السياسية أي التحزب الطائفي والقومي، الذي غلب على الكتل السياسية العراقية، وطغيان شعور الانتقام لدى بعض الأطراف السياسية، فضلاً عن اتهام الكتل الواحدة للأخرى وفق نظرية المؤامرة[٣].
٢- امتدادات الأطراف العراقية مع المحيط الإقليمي والدولي ، وسلب قرارات بعض الأطراف من قبل الدول الإقليمية والدولية إذ تعمل هذه الدول على تحقيق مصالحها في العراق بغض النظر عن مصلحة العراق والمجتمع العراقي[٤].

---

[١] نص مشروع التسوية السياسية لتحالف القوى الوطنية، السومرية نيوز، ١٨ اذار ٢٠١٧، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٢، على الرابط: http://www.alsumaria.tv/news/198305.

[٢] مروة وحيد، الملفان الشائكان: أزمتا المصالحة وقانون الحرس الوطني في العراق، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٠ فبراير ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢١، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/752.

[٣] فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣، مركز دار السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، دهوك، ٢٠١٤، ص٦.

[٤] المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

٣- غلبة لغة السلاح ولغة التهديدات على لغة الحِوار، وغلبة القناعات المسبقة والتزمت في الرؤى والمواقف على المرونة والمفاهيم المشتركة المتعلقة بالوطن، وغلبة المصالح الضيقة للكتل والأحزاب على مصلحة الوطن العامة[١].

٤- قصور الرؤية السياسية حول الحِوار الوطني للكتل والأحزاب والتي لا تتسم هذه الرؤى بالشمول والإصلاح الذي يخدم الأطراف كافة، وكذلك الابتعاد عن الرؤية الشاملة للأزمات والمشكلات الموروثة من النظام السابق، مع الأزمات الحالية، والتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي[٢].

٥- ضعف اداء اللجان التي شكلت لمتابعة تنفيذ مبادرات ومشاريع المصالحة، إذ يغلب على اداءها الطابع النظري وكذلك افتقارها للأساليب التي تعزز من مبادرات الحِوار الوطني وتقرب وجهات النظر بين الأطراف السياسية .

إنّ نجاح عملية المصالحة والحِوار يتطلب حِوار على عدة مستويات، فالمستوى **الأول** يتمثل في حِوار الكتل والأحزاب السياسية في داخلها والعمل على تحقيق المصالحة بين اعضائها، أما المستوى **الثاني** فيتمثل في الحِوار والمصالحة فيما بين الكتل السياسية، والمستوى **الثالث** يتمثل في الحِوار بين القوى السياسية والمجتمع والمعارضة[٣]، مما ينتج عن الحِوار على هذه المستويات الثلاث هو تحقيق الدمج السياسي إي حالة التماسك القائمة في المجتمع السياسي وتوليد درجة عالية من التفاعل السياسي بين الكتل والأحزاب والمجتمع وهذا التفاعل قائم على أساس الرضا والقبول من الجميع، كذلك أنّ الحِوار الناجع يعزز الوحدة الوطنية ويقوي من أواصر المجتمع مما ينعكس بالإيجاب على العملية السياسية[٤].

يضاف إلى ذلك دعوة رئيس مجلس الوزراء "مصطفى الكاظمي" لمبادرة الحِوار الوطني التي اطلقها في ٢٠٢١/٣/٨، كمحاولة للإفادة من الأجواء الإيجابية التي خلفتها زيارة بابا الفاتيكان "فرانسيس الثاني" الحبر الاعظم للعراق، وتمهيد الطريق بالنسبة للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول ٢٠٢١ ، ليعقد على أثر ذلك مؤتمر للحِوار الوطني في ٢٥-٢٠٢١/٨/٢٦، إذ انبثق من هذا المؤتمر وثيقة للحِوار الوطني والتي جاء فيها[٥]:

١- الانتخابات هي الوسيلة الأساس للتعبير الديمقراطي وعلى أساسها يتم تعريف الأداء السياسي للقوى والاحزاب كما أنّها التعبير الاكثر رصانةً للأداء الديمقراطي.

٢- ضرورة اجراء إصلاح دستوري بما يتوافق مع تطلعات الشعب.

٣- أنّ تعمل القوى السياسية كافة في مجلس النواب والحكومة على ضمان نزاهة وعدالة الانتخابات بعيداً عن إي تدخلات أو تأثيرات خارجية ومن ممارسة إي عمل غير القانوني للتأثير على إرادة الناخب.

٤- تلتزم الحكومة ومجلس النواب القادمون بالسقوف الزمنية لأنهاء الحضور القتالي العسكري الامريكي في العراق.

٥- رفض إي تدخل خارجي في شؤون العراق الداخلية، وأنّ طبيعة العلاقات الخارجية تكون قائمة على أساس التوازن والاحترام المتبادل، ورفض تحول العراق إلى ساحة للصراعات او استخدام أراضيه للاعتداء على الغير.

---

[١] خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٣.

[٢] فهيل جبار جلبي، مصدر سابق، ص ٧.

[٣] خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٨٥.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٩١.

[٥] وثيقة الحِوار الوطني بغداد ٢٥-٢٦ آب ٢٠٢١.

٦- التظاهر السلمي حق مكفول دستورياً، ويتعهد مجلس النواب والحكومة القادمين باحترام حقوق الانسان وخصوصاً حق التعبير عن الرأي.
٧- تعزيز امكانيات المؤسسات العسكرية والأمنية الرسمية وتحديد اختصاصات ومساحات عملها.
٨- حصر السلاح بيد الدولة، وانهاء ظاهرة حيازة الاسلحة سواء كان تابعاً للعشائر أو للمجموعات المسلحة الفصائل أو الكتل السياسية.
٩- منع وتحريم الخطاب السياسي الطائفي أو العنصري وفق قوانين واضحة.
١٠- احترام التنوع الديني والقومي والمذهبي في العراق واعتبارها منبعاً لقيم الوطنية العراقية وأساساً للهوية الوطنية الجامعة.
١١- تتحمل الجهات السياسية التي تشكل الحكومة المقبلة المسؤولية الكاملة أمام الشعب العراقي.
١٢- تتكفل الحكومة القادمة وخلال اطار زمني معلوم بتشكيل لجنة عليا لتدقيق الفساد في الحكومات بعد عام ٢٠٠٣، وانهاء التحقيقات القضائية بالاعتداءات التي ارتكبت خلال تظاهرات تشرين٢٠١٩، وتقديم مشروع قانون مجلس الاعمار وقانون النفط والغاز على مجلس النواب، انجاز مشروع الحكومة الإلكترونية، تشكيل لجنة لتدقيق ملف مزاد العملة والعمل على استقلالية البنك المركزي، منع التدخل الحزبي في المؤسسات الادارية والفنية للدولة وملاحقة ظاهرة الشركات الحزبية.
١٣- ضمان استقلالية القضاء.
١٤- رعاية الشباب وتأهيلهم وتوافر التعليم اللازم لهم، واحترام حقوق المرأة وحريتها ودعم شريحة الارامل والمطلقات ودعم عوائل الشهداء والجرحى وذوي الاحتياجات الخاصة.
١٥- تنظيم دور العشائر في حفظ الأمن ودعم الدولة.
١٦- دعم العلماء والمفكرين والمثقفين والفنانين العراقيين وتشجيعهم ودعم المؤسسات العلمية والثقافية.
١٧- دعم المؤسسات الرياضية بما يستوعب طاقات الشباب ويحولها الى منجز يليق بسمعة العراق.

تم تأييد هذه الوثيقة من قبل بعض من القوى السياسية فقد أيدها زعيم تيار الحكمة "عمار الحكيم" وزعيم التيار الصدري "مقتدى الصدر" لكنه اشترط أنّ تكون تحت اشراف الامم المتحدة، ورحب بها رئيس اقليم كردستان العراق "نيجيرفان بارزاني"، ودعم الامين العام لحركة المشروع العربي "خميس الخنجر" هذه المبادرة كما دعمها رئيس مجلس النواب السابق "محمد الحلبوسي"، أما المعترضين والمشككين في هذه المبادرة فتمثل ببيان اصدره تحالف الفتح " بعدم قدرة الكاظمي على تنظيم إي حِوار بسبب صعوبة تقديم تنازلات كبرى من قبل الكتل السياسية" مشترطاً الدخول في هذه المبادرة هو اخراج القوات المحتلة من البلاد، اما تحالف دولة القانون فقد شكك بهذه المبادرة، اما القوى التي انبثقت عن تظاهرات تشرين فقد انقسمت بين

مُؤيد ومعارض ورأي ثالث يشارك لكن وفق شروط مسبقة[1].

واجهت هذه المبادرة العديد من المعوقات من أهمها:

١- عدم اشراك الجميع، فلم يدخل بها اغلب المعارضين سواء المتواجدين داخل العراق او خارجه.
٢- الشروط المسبقة التي وضعتها بعض الكتل والقوى لكي تشارك في الحِوار الوطني.

[1] Al-Kadhimi's Initiative for Iraqi National Dialogue: Objectives and Obstacles, Emirates Policy Center, 29/3/2021, Internet, Website visit data ٢٦/١١/2024, like: https://epc.ae/en/details/brief/al-kadhimis-initiative-for-iraqi-national-dialogue-objectives-and-obstacles .

٣- ضيق الوقت لأن هذه المبادرة يراد منها في الاساس تحقيق انتخابات نزيهة وعادلة يعبر فيها المواطنينّ عن اختيار من يمثلهم بكل حرية، بينما القضايا والمشكلات المطروحة قد تحتاج لنقاشات طويلة من أجل التوصل إلى توافق بشأنها أو تحتاج لمدة زمنية لكي تظهر نتائجها.
٤- السخط الشعبي من الطبقة الحاكمة، وأيضاً أنّ هذه المبادرة بين القوى السياسية التقليدية والتي خرج عليها الشعب في تظاهرات ٢٠١٩.
٥- عدم وجود ضمانات في المؤتمرات التي تنظمها الحكومة أو إي جهة سياسية، لأن جميع المؤتمرات والاجتماعات والمبادرات التي خصصت للحِوار والمصالحة الوطنية، اخفقت في إلزام الاطراف المشاركة بمخرجات هذه المؤتمرات والمبادرات مما أثر على مصداقية هذه المبادرة.

أنّ هذه المبادرة لم تحقق إي نتائج مهمة والدليل على ذلك المشاركة الضعيفة في انتخابات مجلس النواب العراق لعام ٢٠٢١ وانتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٢٣، فضلاً عن الاعتراضات على نتائجها وعدم تقبلها من قبل الاطراف التي حصلت على مقاعد قليلة في مجلس النواب، وما حدث بعدها من فراغ سياسي وانتهاء المهلة الدستورية لاختيار رئيس الجمهورية، والمشكلة حول من هي الكتلة الاكبر التي ترشح رئيس لمجلس الوزراء لأكثر من "عام" رغم تقديم هذا الطرف او ذاك لمبادرات من أجل الخروج من الانسداد السياسي الحاصل لكن هذا المبادرات كان يغلب عليها الطابع المصلحي لمن يقدمها.

فضلاً عن ما ذكر اعلاه من مبادرات للحِوار الوطني، هناك مبادرات عديدة من قبل الامم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية اضافة إلى المبادرات الدولية وخصوصاً من دول الجوار.

وعليه فأنّ الأوضاع بمجملها التي أحاطت بالعملية سياسية في العراق كانت مربكة مما تسبب في عدم الثقة فيما بين الكتل السياسية، فالحِوار الوطني والانخراط فيه يتطلب تقديم ضمانات من أجل انجاحها لأنّها ستكون الضامنة للسلم الاهلي وإعادة بناء الدولة المدنية، فضلاً عن أنّ الحِوار الوطني في العراق هو حِوار سياسي إي أنّه ليس ترضيات وصفقات ما بين طرف فقد امتيازات يريد استرجاعها وطرف كسب امتيازات لا يريد التخلي عنها، وأنّ أطراف الحِوار السياسي ينبغي أنّ تشارك فيهِ بوصفها أطرافاً سياسية وليس أطرافاً على أسس أخرى "دينية مذهبية – قومية تعصبية – تقليدية عشائرية – اجتماعية عائلية" [١]، وعلى صعيد آخر فأن للمجتمع دور مهم في ارساء وتعزيز الحِوار الوطني عبر تحول الولاءات لأبناء المجتمع من الولاء الضيق إلى الولاء للوطن يهدف إلى بناء الدولة وتمتين كيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فعندما تصبح الديمقراطية هي غاية أبناء المجتمع العراقي ستضيق المفاهيم التي تؤدي إلى التفرقة والنزاع، مما يدفع بالكتل والأحزاب إلى تغيير نهجها ونزعتها الدينية المذهبية والطائفية والقومية، وستتحول في المستقبل إلى أحزاب تتبنى المشروع الديمقراطي وتسعى له[٢].

وعلى أساس ما تقدم، فأنّ مبادرات الحِوار الوطني التي تم ذكرها تُعد من الممكنات والمعززات لمبادرة للحِوار الوطني حقيقية وكبرى مستقبلاً، والاستفادة من كل الإيجابيات التي احتوتها هذه المبادرات، كذلك من الممكن الاستفادة من السلبيات وتحويلها إلى ايجابيات وأيضاً معالجة الاخطاء والمعوقات، فالحِوارات الوطنية هي عملية تراكمية كما تم ذكره في الفصل الثاني " أنموذج إيرلندا الشمالية" والتي عبر هذه التراكمات تم نجاح الحِوار الوطني فيها، فأنّ تحقيق الحِوار والمصالحة الوطنية في العراق يتطلب مجموعة واسعة من الإجراءات والسياسات التي تعمل على تحقيق الاندماج في المجتمع وتعزيزه، والتي تشمل جميع أبناء المجتمع دون استثناء الا من تلطخت يده في الدماء، وكذلك تحقق المصالحة عبر المؤسسات الفعالة والنخب السياسية

[١] عامر حسن فياض، سؤال المصالحة الوطنية: محاولة للفهم والاجابة، في مجموعة باحثين: نتسامح لنحيا، مكتب الثقافة والاعلام، لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، بغداد، ٢٠١٦، ص ٧-٨.
[٢] هشام عبد الكريم، المشاركة الديمقراطية وجذور المواطنة، في مجموعة باحثين: نحو مجتمع الحِوار واللاعنف، مكتب الثقافة والاعلام، لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، بغداد، ٢٠١٦، ص ٦٦.

التي تؤمن بالعمل الديمقراطي، عبر المجتمع والقيادات الدينية والمجتمعية في جهود استثنائية مع النخب السياسية من أجل العمل وفق مبدأ الحِوار وتحقيق المصالحة والاقتراب من الإصلاح السياسي، ولأجل إجراء حِوار وطني فعال على أرض الواقع.

ثانياً: ازدياد الوعي الجماهيري المطالب بالإصلاح " الاحتجاجات"

يبدأ المجتمع بالبحث عن وسائل من أجل إصلاح الاوضاع التي يعيشها، بعد المعاناة الناجمة عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية السيئة، بسبب سوء الإدارة والاستبداد واستشراء الفساد في الدولة، وتكون رغبة الشعب الاولى هي إصلاح نظام الحكم، ومن ثم إصلاح النظام الشامل للدولة، فتبدأ هذه الشعوب بتشكيل مطالبها بصورة كتابات أو مذكرات وبيانات اعتراضية عن طريق الصحف أو وسائل التواصل الاجتماعي أو التلفاز، وقد تتطور في حال لم تجد من يستجيب لها لتصبح حركات احتجاجية أو تظاهرات أو قد تصبح ثورة، كل هذا يحصل بعد زيادة وعي المجتمع بضرورة تغيير الوضع السائد إلى وضع أفضل، مما قد يدفع الحكومات بإصدار حلول ترقيعيه مما تؤدي إلى حدوث ازمات اعمق وتؤسس لواقع أكثر تعقيداً، ويزيد من فقدان ثقة الشعب والنظام الحاكم، ويخرج مطالباً بالإصلاح والتغيير وقد يصل الأمر بالمطالبة بتغيير النظام السياسي، مما يدفع بالسلطة الحاكمة بتصوير الاحتجاجات الشعبية على أنّها خارجة عن الشرعية الدستورية والقانون وتتعامل معها بعنف.

كما أنّ المواطنينّ ينقسمون إلى قسمينّ، فالقسم الاول يميلون إلى انتظار تحقيق الإصلاحات ومعالجة المشكلات من السلطات الحاكمة بدون أنّ يتدخلوا كمواطنين، اما القسم الثاني فهم لا يعتنقون فكرة انتظار الإصلاحات فيلجؤون إلى التغيير الجذري العنيف بدلاً من الإصلاح التراكمي والتدريجي[١].

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ عدد من الاحتجاجات معظمها كانت عبارة عن وقفات احتجاجية صغيرة قد تمثل مطالب شخصية أو لمجموعة معينة قد تكون مجموعة دينية أو قومية أو مذهبية أو مناطقية وغيرها، ثم بدأت المطالب تأخذ مدى ابعد بصورة تدريجية كما حصل في احتجاجات عام ٢٠١٠ و٢٠١١ و ٢٠١٣ والتي لم تواجهها الحكومة بالحِوار مع المحتجين بل عملت على مواجهتهم بطريقة عنيفة، فكما حصل باحتجاجات عام ٢٠١٣ التي تم استغلالها من قبل الجماعات الإرهابية وتكون النتيجة سيطرة هذه الجماعات على عدد من محافظات العراق[٢].

ومن ثم تكون المطالب أكثر واقعية واقرب بأنّ تكون مطالب وطنية ما رفع من شمولية المطالب في احتجاجات عام ٢٠١٥، إذ رفع المحتجون شعارات اتسمت بالواقعية والمشروعية، فضلاً عن تعبيرها عن تطلعات وطموحات الشعب وحاجاته الضرورية وخصوصاً فيما يتعلق بالإصلاح واستتباب الأمن وتوافر الخدمات، إذ كانت في مقدمة المطالب واولى عناوين الحركة الاحتجاجية هي تحسين الخدمات وأهمها الكهرباء والماء والتعليم والصحة والنقل العمومي...وغيرها، وقد تحول هذا النقص في الخدمات إلى موضوع سخط شعبي عام، فضلاً عن مكافحة الفساد و إصلاح النظام[٣]، قوبلت هذه الاحتجاجات بالعديد من الوعود بتحقيق إصلاحات على المستويات كافة عبر تلبية متطلبات المحتجين، وذلك بسبب تأثير الاحتجاجات وقوة مطالبها وتأييدها من قبل معظم أبناء الشعب ودعم المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف، مما عزز زخم

---

(1) Marina Ottaway, Evaluating Middle East Reform: Significant or Cosmetic?, in Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso (Editon), Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 1/11/2007, P4.

(٢) ينظر بتصرف: صفاء عبيد، الحراك الشعبي العراقي .. أحداث ومحطات، مجلة البيان الالكترونية، العدد (٣٢٠)، بريطانيا، ٢٠١٤، ص ٢٦٨.

(٣) علي طاهر الحمود، سوسيولوجيا الاحتجاج: قراءة في حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد ٣١ تموز ٢٠١٥، مجلة السياسية والدولية، العدد (٣٥-٣٦)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٧، ص ٧١٩.

الحراك وتوسيع قاعدته الاجتماعية، أما الحزم الإصلاحية التي قدمها رئيس مجلس الوزراء الاسبق "حيدر العبادي" والتي وافقت عليها الكتل السياسية تحت ضغط الشارع، لم تنفذ معظم هذه المطالب بسبب منع العمل بها عبر الوسائل القانونية بتقديم طعن الى المحكمة الاتحادية أو العمل على تسويفها، وهذا ما يؤشر الى عدم جدية الكتل السياسية في المضي بعملية الإصلاح في البلاد[١].

وبعد انتخابات ٢٠١٨ واختيار رئيس مجلس وزراء جديد والمتمثل بشخص "عادل عبد المهدي"، فلم تستطيع إدارة رئيس مجلس الوزراء من التعامل مع الملفات المهمة، واولها الاحتجاج إذ عملت على انتهاك حقوق الانسان عبر استخدام العنف المفرط لفك تظاهرة لحملة الشهادات العليا، فضلاً عن نقل الفريق أول الركن "عبد الوهاب الساعدي" من جهاز مكافحة الإرهاب الى امرة وزارة الدفاع ، وبعض السياسات والقرارات التي عززت من السخط الشعبي اتجاه السلطة مما أدى إلى انطلاق الحراك الاحتجاجي الأكبر في ٢٠١٩/١٠/١، وبحسب الرؤية التحليلية للفعل السسيوسياسي التراكمي، فإنّ هذه الموجة من الاحتجاجات تُعد امتداداً نوعياً لحراك عام ٢٠١٠، وحراك ٢٠١١/٢/٢٥، وحراك ٢٠١٥ الذي شهد تطوراً مهما في مطلبية الاحتجاج، اذ لم يكن احتجاجاً ذو مطالب مصلحية ضيقة بل مطالب وطنية واحتجاج شامل على النظام السياسي[٢]، أنّ ازدياد سقف المطالب وتغير طبيعتها وتوجهاتها ما هو إلا نتيجة تراكمية لمطالب الاحتجاجات السابقة، والتي انعكس بصورة واضحة على الحراك الاحتجاجي لعام ٢٠١٩، فشهد عملية تحول استراتيجية في المطالب من الخدمات العامة الى مطالب وطنية وشاملة تهدف إلى مأسسة وعقلنة السلطة والقضاء على المحاصصة وتحقيق الإصلاح المنشود وصولاً إلى الحكم الرشيد، وهذا مرتبط بإدراك عميق لدى الجماهير بأنّ انقاذ البلاد اضحى مقترناً بمغادرة الدولة ذات الولاءات الضيقة، كما وأسهم الحراك الاحتجاجي في تحقيق واحد من أهم اهدافه وهو الضغط على الحكومة لتقديم استقالتها بتاريخ ٢٠١٩/١١/٣٠ الى مجلس النواب وتمت المصادقة عليها، وهذا مؤشر مهم على فاعلية الحراك في احداث التغيير اذ لم يسبق أنّ استقالة أو تم اقالة حكومة في الدورات السابقة، إذ يأتي كجزء في التأثير لبناء سلطة عقلانية تقوم على أساس المواطنة في إدارة الشأن العام، وهذا يعود الى الطبيعة المدنية للجماهير المنتفضة[٣]، كما أنّ ما يميز هذه الاحتجاجات هو أنّها لم تستثنِ السلطة التشريعية، بل دعت إلى حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة، ساعين من هذا المطلب من التأثير على ادائها بما أسهم في تحسينه واقرار تشريعات إصلاحية تلائم طموح وتطلعات الشعب العراقي، وكذلك الاختلال الرئيس في اداء البرلمان كان سبباً للمطالبة بحله مثل ضعف خبرة النواب في مجال التشريع، وارتفاع نسبة الغيابات عن الجلسات، وعدم وجود معارضة برلمانية حقيقية، هذه المطالبات قد تدفع مجلس النواب في دوراته القادمة بتصحيح هذه الاختلالات وعدم تكرارها مما يسهم بأداء أفضل.

كما وطالب المحتجون بالإصلاح الدستوري والقانوني عبر بتعديل بعض من المواد والفقرات الدستورية والقانونية، وكذلك المطالبة بإصلاح الممارسات السياسية من أجل تعزيز الإصلاح الدستوري والقانوني، وأيضاً العمل على محاربة الفساد والقضاء عليه، وترك نظام المحاصصة، وتعديل النظام الانتخابي، وعدم الارتهان للدول[٤]، ومن ثم المطالبة بكشف المتورطينّ الذين قاموا بقتل وخطف وجرح واعتقال وتعذيب

---

[١] ينظر: رضا الظاهر، اقتحام السماء: تأملات في الحراك الشعبي، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٤٨-٤٩.

[٢] ينظر: سيف حيدر وهاب، الحراك الاحتجاجي ومستقبل التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، بغداد، ٢٠٢٢، ص ص ١٨٩-١٩٠.

[٣] حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية، وبنية السلطة في العراق " مقاربة سياسية، في فارس كمال نظمي و حارث حسن (محرران)، الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد، مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، بغداد، ٢٠٢٠، ص ص ٢٩-٣٠-٣١.

[٤] علي جبلي، الاحتجاجات العربية بين الإصرار الشعبي وتحديات المرحلة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠٢١، ص ص ٤٤-٤٥.

المحتجين السلميين عبر تقديمهم للقضاء لينالوا الجزاء العادل[١]، وبعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنّها أن تغير واقع الدولة للأفضل.

نتج عن هذه الاحتجاجات ذات المطالب الوطنية والتي يغلب عليها الوعي الجماهيري بضرورة إصلاح عدداً من الامور التي من الممكن أنّ تسهم مستقبلاً في تسهيل مبادرات الحِوار الوطني منها:

١- استقالة الحكومة برئاسة "عادل عبد المهدي" وبعض المسؤولين في الحكومة.
٢- المطالبة بانتخابات مبكرة و إقرار قانون جديد لانتخابات مجلس النواب، يرتكز على الترشيح الفردي والدوائر المتعددة، ويعتمد نظام الاغلبية[٢]، هذا النظام من الممكن أنّ يؤدي الى قيام اغلبية برلمانية قوية تحقق الاستقرار في الحكم، ومن ثم ينتج عن هذا النظام معارضة برلمانية قوية، وذلك لأنّ الجانب الاخر المنافس لديه عدد كافٍ من المقاعد التمثيلية للقيام بدور مراقبة اعمال الحكومة، فضلاً عن ذلك يفسح هذا النظام المجال أمام المرشحينّ المستقلينّ للفوز بالانتخابات وهذا عنصر مهم للمجتمعات التي تكون فيها الأحزاب السياسية في مرحلة النشوء.
٣- نجح الحراك الاحتجاجي في الضغط من أجل إقرار البرلمان قانون مفوضية الانتخابات، على أنّ يتشكل مجلسها من "سبعة" قضاة مستقلينّ ومستشارينّ "أثنينّ" من مجلس الدولة[٣].
٤- أسهمت الاحتجاجات في التقليل من التدخلات الخارجية في الشأن العراقي، عبر ما رفع من شعارات اثناء فترة الاحتجاج رافضة لأي تدخل خارجي للعراق[٤].
٥- أسهمت الاحتجاجات في تعزيز الهوية الوطنية العراقية والمواطنة، عبر طرح فكرة استقلال الهويات المذهبية والدينية كهويات ثقافية عن الفضاء السياسي، مما يبعدها من التوظيف السياسي[٥].
٦- نجح الحراك الاحتجاجي الى حد ما بتعزيز الثقافة السياسية بوصفها أحدى الأدوات السياسية التي يمكن عبرها بناء المجتمع السياسي الذي يقوم على اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية السياسية، والتزام النخبة الحاكمة باحترام السلطة السياسية الشرعية[٦].
٧- تأسيس حراك جيلي جديد أسهم في تمكين الشباب وقيادة الاحتجاجات، ويبرز ذلك واضحاً عبر وضوح المطالب ونضوجها وتميزها عن مطالب كافة الحركات الاحتجاجية السابقة، وأيضاً طريقة إدارتها وتوظيف وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من أجل التحشيد وايصال مطالب المحتجين للسلطة الحاكمة وللعالم، كما وأسهم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تبادل المعلومات السياسية وتعبئة المحتجين وتنظيم وتسهيل التواصل فيما بينهم ونقل الواقع بشكل مباشر[٧].

---

(1) Iraqi Protests: An Audacity to Kill and Absent Justice, Euro-Med Human Rights Monitor, Genève, 12/2019, P22.

(٢) ينظر: المادة ١٥ اولا وثانيا وثالثا: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، الوقائع العراقية، العدد (٤٦٠٣)، ٢٠٢٠/١١/٩.

(٣) ينظر: قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩، الوقائع العراقية، العدد (٤٥٦٩)، ٢٠١٩/١٢/٣٠.

(٤) الاحتجاجات العراقية بين العاصفة والهدوء، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٩/١٠/١٦، ص ٦.

(٥) ينظر بتصرف: نزار عبد الكريم خلف، الاحتجاجات الشعبية في العراق وأثرها على استقرار مؤسسات النظام السياسي، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (١٣)، العدد (٤٥)، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢١/٣، ص ٣٢٦.

(٦) محمد جواد شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨: العراق انموذجا، مجلة دراسات اقليمية، العدد (٤٥)، ٢٠٢٠، ص١٢٩.

(٧) ينظر: علي جبلي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

٨- أسهمت الاحتجاجات بدفع الرأي العام نحو دعم وتطوير الصناعة الوطنية، عبر حملة "صنع في العراق" إي دفع المواطن لدعم المنتجات المحلية عبر شرائها والابتعاد عن المنتج المستورد، مما أسهم بذلك في احداث تنمية اقتصادية عبر عدم خروج العملة الصعبة من البلد، وتشغيل الايدي العاملة، ورفع مستوى الدخل الفردي والإجمالي للدولة وتعدد مصادر الدخل لها[١].

٩- اثارة قضية الفساد والاشارة إلى الفاسدين مما أدى إلى تشكيل "اللجنة العليا لمكافحة الفساد" وتم ربطها بجهاز مكافحة الإرهاب، لكي يقوم الاخير بتنفيذ أوامر القبض على المتهمين.

١٠- دفع الحكومة التي شكلت بعد الاحتجاجات من العمل على عدة أمور من الممكن أنّ تعمل على تحسين الوضع المادي للمواطنين ومثل مبادرة "داري" السكني التي تهدف لتوزيع "٥٥٠" الف قطعة ارض سكنية[٢] تم العمل على جزء من المشروع لكنه توقف، فضلاً عن "الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي "، التي تهدف إلى خلق اقتصاد ديناميكي متنوع يخلق الفرص للمواطنين لعيش حياة كريمة، وهي خارطة طريق شاملة تهدف إلى إصلاح الاقتصاد العراقي ومعالجة التحديات الخطيرة التي تواجهه عبر هدفين استراتيجيين **الأول** "الشروع في برنامج إصلاح فوري لمعالجة العجز في الموازنة لتوافر المساحتينّ الزمنية والمالية لتطبيق الخطط الإصلاحية على المدى المتوسط"، أما **الثاني** فهو "وضع الاقتصاد والموازنة على مسار مستدام، يمكن للعراق بعده أنّ يُقرر ويختار الاتجاه الاقتصادي بشكل نهائي"، وحددت أيضاً محاور الإصلاح وهي[٣]:

أ- تحقيق الاستقرار المالي المستدام.

ب- تحقيق إصلاحات اقتصادية كلية وفق أسس استراتيجية، وإعطاء الاولوية الاقتصادية المنتجة وتوافر عمل مستدام.

ت- تحسين البنى التحتية الاساسية التي تسهم في نهوض قطاعات المستقبل.

ث- توافر الخدمات الاساسية وترشيد وتوجيه الرعاية الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للشرائح الفقيرة، وحمايتها اثناء عملية الإصلاح وبعدها.

ج- تطوير الحوكمة والبيئة القانونية والادارية لتمكينّ المؤسسات والأفراد من تطبيق الإصلاح.

وعلى أساس ما تقدم، فأنّ تزايد الوعي لدى أبناء المجتمع العراقي نتج عنه احتجاجات تشرين لعام٢٠١٩، والتي أسهمت في تحقيق الكثير من النتائج الايجابية التي من الممكن الاستناد عليها لكي تكون أحدى ممكنات الحِوار الوطني والإصلاح السياسي وخصوصاً أنّها كانت تطالب بإصلاح النظام السياسي ومن ثم إصلاح النظام الشامل للدولة.

ثالثاً: انحسار تأثير الإرهاب وتصاعد الاعتدال الديني

سعت الجماعات المسلحة "الإرهابية" بأفعالها وما تروج له من أجل تمزيق وحدة المجتمع العراقي، فأوصلته إلى حالة من الاحتقان الطائفي التي اودت بحياة الآف من أبنائه، والعمل أيضاً على زرع أفكار الحقد والكراهية لدى الاطفال من أجل خلق أجيال قادمة تحمل أفكار متطرفة، فالقضاء على هذه الجماعات أو انحسار تواجدها وتأثيرها سيسهم في الحد من انتشار وتوسع أفكارها، يقابله انتشار للمفاهيم والافعال التي تسهم في زيادة التسامح والاعتدال الديني، والتي ينتج عنها تقبل الطرف الآخر والاستعداد للتعايش معه، وللضرورة البحثية سيتم تقسيم هذا المحور لعد نقاط وهي:

---

[١] بهاء انور حبش واخرون، واقع الصناعات التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد الريعي في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١١٩)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٠ ، ص٤٢٤.

[٢] قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ٢٠٢١.

[٣] ينظر: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي – الورقة البيضاء، العراق، ٢٠٢٠/١٠/١٠، صفحات متعددة.

١- استعادة الاجهزة الأمنية لدورها في تحقيق الوحدة الوطنية:

إنّ القوات المسلحة وجميع الاجهزة الأمنية تقوم في كثير من الاحيان بدور الموحد للبلاد وحامي وحدتها الترابية[١]، إذ أسهمت الاجهزة الأمنية العراقية بمختلف صنوفها على حماية وحفظ أمن المواطنينّ، واثبتت قدرتها وقابليتها على أنّها الضامن الأساس لاستتباب الأمن ومنع إي حضور للخارجين عن القانون، وذلك بعد ما حدث من استيلاء تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش" الإرهابي على عدد من محافظات العراق واستشهاد عدد كبير من منتسبي القوات الأمنية على يد هذا التنظيم الارهابي وكذلك السيطرة على المعدات والأليات والأسلحة التي كانت بحوزة القوات الأمنية لتصبح تحت تصرف الجماعات الإرهابية، هذا الحدث حصل في ظرف ووقت معينين كانت قد هيئته عدة أمور من أهمها:

أ- ارتفاع نسبة التطرف في العراق، إي انتشار الأفكار المتطرفة وخصوصاً بعد خروج الاحتجاجات في المحافظات والمناطق ذات الغالبية "السنية" ورفعها شعارات متطرفة، يقابلها طريقة التعامل العنيفة معها من قبل الحكومة.

ب-ضعف العقيدة العسكرية، وضعف التدريب والإعداد والتنسيق، وتفشي ظاهرت التسرب في الاجهزة الأمنية.

ت-استشراء الفساد في صفقات وعقود تجهيز السلاح والمعدات، فضلاً عن الاعداد الوهمية للمنتسبينّ[٢].

ث-محاولة الجماعات الإرهابية والموالين لها بتضليل جزء من أبناء المجتمع العراقي بأنّ القوات العسكرية تستهدفهم وتقوم بحملات الدهم والتفتيش المفاجئ وحملات الاعتقال العشوائية ضدهم، فضلاً عن ادعائهم بأنّ هذه القوات تقوم بتعذيب المسجونين في بعض المراكز والمعتقلات في ظل حالات الاعتقال الجماعي، وهذا ما نجم عنهُ مطالبة المتظاهرين بسحب الجيش من المدن ومن مدينة الموصل تحديداً قبل احتلالها من قبل تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش" الإرهابي، بسبب المواقف المسبقة لبعض الفئات تجاه الجيش كذلك مساهمة الاغلاط التي رافقت تأسيس وتشكيل القوى العسكرية والأمنية بتعميق أزمة الثقة ما بينها وبين أبناء الشعب[٣].

ج- السياسات الحكومة الخاطئة التي أسهمت في تعميق الازمات.

هذا الوضع لم يثنِ القوات العراقية من أنّ تأخذ دورها في استعادة الأراضي المحتلة من قبل التنظيمات والمجاميع الإرهابية، والعمل على مساعدة المواطنينّ للخروج من مناطق الاشتباك في اثناء عمليات التحرير ومقاسمة ارزاقهم واموالهم مع النازحين فضلاً عن التضحية بحياتهم ممن أجل انقاذ المواطنينّ مما أدى لزيادة ثقة المواطنينّ بالأجهزة الأمنية مما خلق صورة جديدة لدى المواطنينّ بأنّ القوات العسكرية العراقية هي التي تحميهم وتأمن حياتهم وممتلكاتهم وتحفظ وطنهم مما عمق من حالة الترابط بين المواطنينّ والقوات العسكرية، وخصوصاً "جهاز مكافحة الإرهاب" الذي كان في مقدمة القوات التي حررت المناطق السكنية وعمل على كسب ثقة المواطنينّ مما أسهم في تقديمهم لمعلومات حول ما يحصل داخل المناطق السكنية وبذلك سهل من تقدم جهاز مكافحة الإرهاب وأيضاً سهولة التعرف على المنتمينّ للتنظيمات الإرهابية وتصفيتهم أو اعتقالهم، مما أدى بالتالي من تحقيق انتصارات كبيرة على التنظيمات الإرهابية وتحرير الاراضي كافة التي كان

---

[١] عماد صلاح الشيخ داود، دور الشركات متعددة الجنسيات في التحول السياسي العربي أنموذجات مختارة: تونس، مصر، سوريا، لبيا، العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٤٧.

[٢] نقلا عن: حمزة مصطفى، فضائيو العراق: جيش من الفاسدين تحت الارض، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٣١٦١، ٢٠١٤/١٢/١٠، ص ٩.

[٣] ينظر: علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص ٣٦٢.

يسيطر عليها ومطاردة ما تبقى منهم، والعمل في تفكيك الخلايا النائمة عبر جهود استخباراتية، كذلك ما قامت به المؤسسة العسكرية من مؤتمرات وندوات وإصدار كتب وبحوث لمحاربة التطرف والإرهاب فكرياً، والعمل على الوقاية قبل المواجهة[١].

وعليه فأنّ المؤسسة العسكرية تُعد عاملاً ضامناً للوحدة الوطنية، عبر اداء واجباتها بصورة صحيحة من دون إي اعتبارات للدين أو للقومية أو للمذهب، فهي تعامل الجميع على أساس مواطنين في الدولة، وتعمل هذه القوات وفق قوانين وضوابط موضوعة مسبقا هدفها حفظ أمن المواطن والدولة، ويكون منتسبيها ممن تتوافر فيه حب الوطن والكفاءة والخبرة والشجاعة وليس على أسس أخرى.

٢- دعوة علماء الدين لنبذ التطرف والغلو والإرهاب

بعد انتشار الأفكار المتطرفة وخصوصاً بعد سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش" الإرهابي وتطبيق ما يؤمن به وفرضه على المجتمع العراقي بكل اطيافه وبروز جماعات أخرى باسم الدين تحمل أفكار متطرفة قد تكون مختلفة مع تنظيم "داعش" الإرهابي عقائدياً أو دينياً، ظهرت دعوات وبرامج قادها علماء دين معتدلين بمختلف دياناتهم ومذاهبهم من أجل مواجهة الأفكار المتطرفة التي بدأت تتنشر في المجتمع العراقي، ومن هذه الدعوات هي:

أ- فتاوى المرجع الديني الأعلى للمسلمين الشيعة السيد "علي السيستاني"، يُعد السيد "على السيستاني" من أكثر الداعين لنبذ التطرف والعنف في العراق والعالم، ففي كل الخطب والفتاوى التي تخص هذا الموضوع والصادرة عنهُ عبر وكلائه، يشدد على ضرورة نبذ العنف ومحاربة الأفكار المتطرفة والإرهابية، ويقابلها دعوات للتسامح والتعايش المشترك بين الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو القومية وغيرها [٢]، وكذلك طرحه العديد من المبادرات للحِوار مع الاديان الاخرى والحِوار مع المذاهب الاخرى في الدين الاسلامي، سعيا للوصول إلى حالة من التوافق والمصالحة، مما جعل دوره محورياً في تعزيز الوحدة الوطنية والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني ومحاربة الفساد وعدم انتخاب الفاسدين [٣].

ب-الدعوات والندوات والمؤتمرات والخطب في المساجد التي أقامها العديد من علماء الدين للمسلمين السُنة، وخصوصاً سلسلة المؤتمرات التي اقامها "ديوان الوقف السني" والتي حملت عنوان "الحملة الوطنية لمناهضة الغلو والتطرف والإرهاب" والتي تهدف إلى نشر الوعي الديني الوسطي المعتدل وتحويل لغة التكفير إلى التفكير[٤]، كذلك ما صرح به العديد من العلماء والخطباء في معظم دعواتهم وخطبهم من نبذ العنف والتطرف والإرهاب واتخاذ من الاعتدال والوسطية منهجا للحياة.

---

(١) ينظر: وقائع المؤتمر العلمي الدولي تحت شعار (استراتيجية مكافحة الإرهاب وقاية مجتمعية وضرورة وطنية) والمعنون (الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب من المواجهة الى الوقاية)، الذي اقيم بالتنسيق بين جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية و جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢/١٢/٢٧.

(٢) حسن ناصر عبد الحسين، فاضل جواد حميد الهلالي، دور السيد السيستاني في حفظ الوحدة الوطنية ونبذ التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اعمال المؤتمر العلمي الدولي العشرون لمركز دراسات الكوفة وتحت عنوان (المرجعية ودورها في الإصلاح)، عدد خاص، جامعة الكوفة، النجف الاشرف، ٢٠٢١/٨/٢٥، ص ١٥٧.

(٣) حسن كاظم أسد الخفاجي، الأثر الإصلاحي للمرجعية الدينية في توجيه الخطاب الديني لنبذ التطرف وترسيخ الوحدة، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٤) الحملة الوطنية لمناهضة الغلو والتطرف والإرهاب، موقع ديوان الوقف السني، ٢٠١٦/٣، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٢، على الرابط:
http://sunniaffairs.gov.iq/ar/the-national-campaign-against-extremism-extremism-and-terrorism-holds-its-fifth-scientific-conference#more-33509.

ت-دعوات الديانات الاخرى في العراق لنبذ الأفكار المتطرفة ونبذ العنف والإرهاب والدعوة للتسامح والتعايش وتحقيق عدالة اجتماعية لأبناء الشعب العراقي كافة، وخصوصاً الدعوات التي أطلقها الحبر الاعظم البابا "فرانسيس" عند زيارته للعراق والتي أكد عليها الكاردينال "مار لويس روفائيل الأول ساكو" بطريرك الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية في العراق والعالم، من أجل تعزيز قيم المواطنة والعيش المشترك والابتعاد عن التطرف والعنصرية[١]، وأيضاً تشكيل الحشد المسيحي الذي أنظم في القتال إلى جانب القوات العراقية لمقاتلة التنظيمات الارهابية، وكذلك ما قال به الشيخ " ستار جبار حلو" رئيس طائفة الصابئة المندائيين في العراق والعالم، و ما نادى به الزعماء الروحيين للطائفة الايزيدية وآخرهم " علي إلياس"، وأيد دعوات نبذ العنف أيضاً زعماء الديانة الكاكائية[٢].

٣- دور المجتمع في اضعاف التطرف والإرهاب:

أدى زيادة الوعي في المجتمع العراقي وادراك خطورة تبني الأفكار المتطرفة إلى رفض ونبذ كل الأفكار المتطرفة والإرهابية، والدعوة لمحاسبة كل من يدعو اليها، لذا سيتم التطرق لأدوار المجتمع عبر الآتي:

أ- دور الأسرة: إنّ للأُسرة الأثر الكبير في التربية والتنشئة وصقل أفكار وسلوكيات ابنائها، إذ عملت الأُسر العراقية على غرس القيم الفضيلة والوطنية والانسانية والاجتماعية والتسامح وقبول الآخر وتهيئة أبنائها على تحمل المسؤولية والاستعداد للأدوار لخدمة الدولة، وتهيئتهم كمواطنين لديهم حقوق وعليهم واجبات[٣].

ب- دور القبائل والعشائر: ويتضح هذا عبر الدعوى التي يطلقها زعماء ووجهاء القبائل والعشائر والشخصيات المؤثرة اجتماعياً إلى نبذ التطرف والإرهاب والعنف أو التحريض بها، والعمل على وحدة المجتمع وإشاعة ثقافة المحبة والتسامح والتعاون والوقوف ضد إي اعتداء او تهديد يهدف إلى شق الصف الوطني وتمزيق العلاقات الاجتماعية، ويقابله العمل على ضبط سلوك الافراد وتحقيق السلم والأمن الاجتماعي لهم، وحث أبنائها من الخضوع للقانون، كذلك دور القبائل والعشائر البارز في محاربة الجماعات الإرهابية منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية الانتهاء من الحرب مع تنظيم "داعش" الإرهابي عندما وقفت العشائر جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية لمحاربة التنظيمات الإرهابية، مما أسهم في حسم المعركة لصالح الدولة[٤].

ت-دور منظمات المجتمع المدني: رغم الدور الضعيف والمحدود لهذه المنظمات، الا أنّها عملت عبر سنوات من أجل صياغة أفكار مدنية تستهدف رفع قدرات ووعي المواطن العراقي لفهم التطرف والإرهاب والخطورة الناجمة عنهما، وذلك عبر الورش والانشطة التي تقدمها، وتنظيم حملات توعية

---

[١] نقلا عن: لويس ساكو: ادعو لفصل الدين عن الدولة، خبر منشور على موقع منظمة حمورابي لحقوق الانسان، ٢٠٢٢، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٩، على الرابط: http://www.hhro.org/ .

[٢] نقلا عن: آن وينسكوت، إشراك القيادات الدينية العراقية في عملية السلام والمصالحة خلال مرحلة ما بعد داعش، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، ٢٠١٩، ص ص ١٢-١٣

[٣] عبد الحسن جواد حبيب، دور المواطن العراقي وبعض المؤسسات الاجتماعية في مكافحة الإرهاب (دراسة سوسيولوجية تحليلية)، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد (٨٣)، المجلد (٢٠)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٩٠.

[٤] ينظر بتصرف: رشيد حسين عكلة الشمري، العشائر العراقية ودورها في حفظ الأمن المجتمعي، مجلة آداب، العدد (٢٩)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ذي قار، ٢٠١٩، ص ٦٥. كذلك ينظر: محمد جميل احمد، التغيير البنائي للعشيرة لمرحلة ما بعد داعش (دراسة انثروبولوجية في مدينة بغداد)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٢)، الملحق (٢)، المجلد (٤٧)، الجامعة الاردنية، الاردن، ٢٠٢٠، ص ١٠٢.

بصورة مستمرة للوقاية من الانحراف والتطرف الفكري، والتوعية بمخاطر التعصب الديني والقومي والطائفي، والعمل على ترسيخ روح المواطنة والاندماج المجتمعي وتقبل الآخر والتعايش معه[١].

٤- دور المؤسسات التربوية والتعليمية في مكافحة التطرف والإرهاب:

قد لا يمنع التعليم الافراد من التطرف أو الإرهاب، ولكن يسهم في انتاج ظروف يصعب فيها ازدياد التطرف والإرهاب والعنف بكل أشكاله، فالسياسات التعليمية الناجعة تعمل على عدم تحول المؤسسات التعليمية إلى اماكن لنشر التطرف والإرهاب، فيلحظ هنا أنّ دور المؤسسة التعليمية هو ليس التصدي للمتطرفين والإرهابيين، وإنما خلق الظروف التي تسهم في بناء دفاعات ضد الأفكار المتطرفة والوقاية منها[٢].

عملت المؤسسات التربوية والتعليمية في العراق على الحد من انتشار التطرف والإرهاب عبر السياسات المتبعة فيها، والتي تسهم في نبذ الأفكار المتطرفة التي تؤدي إلى الإرهاب، عبر المناهج التربوية المعتدلة لجميع المراحل والمستويات الدراسية، فضلاً عن إقامة العديد من المؤتمرات والندوات وحث الطلاب والباحثينّ على كتابة البحوث في منع الأفكار المتطرفة والإرهابية ومواجهتها[٣]، وأيضاً الحث على البحث في مواضيع الحِوار والمصالحة وبناء السلام والتعايش والسلم والاستقرار والهوية الوطنية الجامعة... وغيرها من المؤلفات التي تسهم في الحد من انتشار الأفكار المتطرفة والإرهابية، يقابله رواج الأفكار التي تدعو للاعتدال والتعايش.

٥- دور الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:

تكتسب وسائل الاعلام كافة "المقروءة والمرئية والمسموعة" ووسائل التواصل الاجتماعي، أهمية كبرى ولها الأثر البالغ في محاربة التطرف والإرهاب، بسبب توافرها وسهولة استخدامها وسرعة انتشارها الواسع وقدرة المحتوى فيها من التأثير على الاشخاص أكثر من المؤسسات الاجتماعية الاخرى، ولها دور كبير في مكافحة التطرف والإرهاب ونشر الاعتدال والتسامح[٤].

ففي العراق تعمل وسائل الاعلام ذات التوجهات الوطنية على محاربة الأفكار المتطرفة والإرهابية، عبر العديد من البرامج والمنشورات التي تنادي بالوحدة الوطنية ونبذ العنف وخصوصاً بعد الاحتجاجات في تشرين عام ٢٠١٩، إذ أسهمت العديد من القنوات التلفاز ووسائل التواصل الاجتماعي من تعزيز الوحدة المجتمعية عبر ما تطرحه من محتوى، مما عزز من التكاتف والاندماج والوحدة لدى أبناء المجتمع العراقي.

وعليه، فأنّ الخسائر التي تكبدها تنظيم "داعش" الإرهابي والجماعات الإرهابية الاخرى، وانحسار تواجد الأفكار المتطرفة يقابله صعود مبدأ الاعتدال والتعايش السلمي، إذ أسهم في زيادة الاندماج بين أبناء الشعب العراقي وزيادة الثقة فيما بينهم مما دفع لتقبل الآخر والاستعداد للعيش المشترك، مما يخلق اجواء تمهد لإقامة حِوار وطني يسهم في تحقيق إصلاح وبناء الدولة.

---

[١] عبد الحسن جواد حبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦.

[٢] ينظر: منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)، باريس- لبنان، ٢٠١٨، ص ٢٣.

[٣] ينظر بتصرف: هشام الهاشمي، التطرف أسبابه وعلاجه، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٨٦-٨٩.

[٤] ينظر بتصرف: برزان ميسر الحامد، الإعلام ودوره في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد (٤٤-٢)، المجلد (١٢)، كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ، جامعة الموصل، نينوى، ٢٠٢٠، ص٧٢.

• الخاتمة:

وعلى أساس ما تقدم ، فأنّ العراق شهد مرحلة تمتاز بأنها شديدة المتغيرات، فمن حكم نظام شمولي إلى احتلال وفوضى ومن ثم اعادة بناء النظام والدولة وتدخلات خارجية جميعها أسهمت بأنّ يشهد العراق مشكلات مجتمعية وأمنية وسياسية معقدة وموجات من الإرهاب والعنف تطلبت اقامة العديد من مبادرات الحِوار الوطني رغم أنّها لم تكن بالمستوى المطلوب لكنها تحمل العديد من النقاط الايجابية، فضلاً عن الاحتجاجات التي تطالب بالإصلاحات المختلفة، وكذلك الحد من وجود الجماعات الإرهابية وتأثيرها وأفكارها، هذا كله من الممكن أنّ يسهم في تهيئة البيئة المناسبة لإجراء حِوار وطني يعمل على إصلاح النظام السياسي ووصول للحكم الصالح الرشيد.

• قائمة المصادر:

1- Abdul Hassan Jawad Habib, previously mentioned source.

2- Abdul Hassan Jawad Habib, The Role of the Iraqi Citizen and Some Social Institutions in Combating Terrorism (An Analytical Sociological Study), Journal of the College of Basic Education, Issue (83), Volume (20), Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2014.

3- Al-Bayan Center for Studies and Planning, National Reconciliation in Iraq: A Comparative Study, Series 9, Baghdad, 2nd ed., 2017.

4- Ali Jabali, Arab Protests between Popular Insistence and the Challenges of the Stage, Strategic Thought Center for Studies, Istanbul, 2021.

5- Ali Taher Al-Hamoud, Sociology of Protest: A Reading of the Civil Protest Movement in Iraq after July 31, 2015, Political and International Magazine, Issue (35-36), Al-Mustansiriya University, College of Political Science, Baghdad, 2017.

6- Al-Kadhimi's Initiative for Iraqi National Dialogue: Objectives and Obstacles, Emirates Policy Center, 29/3/2021, Internet, Website visit data 26/11/2024, like: https://epc.ae/en/details/brief/al-kadhimis-initiative-for-iraqi-national-dialogue-objectives-and-obstacles .

7- Amer Hassan Fayyad, The Question of National Reconciliation: An Attempt to Understand and Answer, in a Group of Researchers: We Tolerate to Live, Office of Culture and Information, National Reconciliation Follow-up and Implementation Committee, Baghdad.

8- Baha Anwar Habash and others, The reality of manufacturing industries and ways to limit the rentier economy in Iraq: A future vision, Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (119), College of Administration and Economics, University of Baghdad, Baghdad.

9- Cabinet Resolution No. (338) of 2021.

10- Fahil Jabbar Jalabi, National Reconciliation in Iraq: A Political Study on the Iraqi Situation after 2003, Dar Al Salam and Conflict Resolution Center, University of Duhok, Duhok, 2014.

11- Fahil Jabbar Jalabi, previous source.

12- Hamza Mustafa, Masoum presents a comprehensive national reconciliation plan to al-Abadi and al-Jabouri, Asharq al-Awsat newspaper, issue 13462, October 7, 2015.
13- Harith Hassan, The October Protests and the Structure of Power in Iraq: A Political Approach, in Fares Kamal
14- Hassan Kazem Asad Al-Khafaji, The Reformist Impact of the Religious Authority in Directing Religious Discourse to Reject Extremism and Establish Unity, the same source.
15- Hassan Nasser Abdul Hussein, Fadhel Jawad Hamid Al-Hilali, The Role of Sayyid Al-Sistani in Preserving National Unity and Rejecting Extremism in Iraq after 2003, Proceedings of the Twentieth International Scientific Conference of the Kufa Studies Center, entitled (The Authority and Its Role in Reform), Special Issue, University of Kufa, Najaf, 8/25/2021.
16- Hisham Abdul Karim, Democratic Participation and the Roots of Citizenship, in a group of researchers: Towards a Society of Dialogue and Nonviolence, Office of Culture and Information, National Reconciliation Follow-up and Implementation Committee, Baghdad, 2016.
17- Ibrahim Bahr al-Ulum, The National Settlement Project: The first political document to build the Iraqi state launched by the Iraqi National Alliance in coordination with the United Nations Mission in Iraq after the defeat of ISIS 2015-2017, Bahr al-Ulum Charitable Foundation, a book in print. Also see: Is the National Settlement Different from Previous Initiatives or Is It Just a New Title?, Iraqi Communist Party, 11/22/2016, International Information Network, date of visit 11/19/2024, at the link: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/society/50981 .
18- Imad Salah Al-Sheikh Daoud, The Role of Multinational Corporations in the Arab Political Transformation, Selected Models: Tunisia, Egypt, Syria, Libya, Iraq, Arab House for Science Publishers, Beirut, 2020.
19- Iraqi Protests Between Storm and Calm, Strategic Thought Center for Studies, Istanbul, 10/16/2019.
20- Iraqi Protests: An Audacity to Kill and Absent Justice, Euro-Med Human Rights Monitor, Geneva, 12/2019.
21- Jawad Kazim Al-Bakri, The National Settlement Initiative: Does it represent a compass for national consensus after ISIS?, Al-Nabaa Forum for Dialogue, 12/20/2016, International Information Network, date of visit 11/15/2024, at the link: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/9123.
22- Khairi Abdul Razzaq Jassim, The Governing System in Iraq after 2003 and the Influential Forces in It, Bayt al-Hikma, Baghdad, 2012.

23- Khairi Abdul Razzaq Jassim, The Political Process in Iraq and the Problems of Reaching the Rule of Law, Iraq Center for Studies, Baghdad, 2009.
24- Khamis Idham Hamid, The Iraqi Political System and its Position on National Reconciliation, Political Science Journal, Issue 36, College of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, 2008.
25- Marina Ottaway, Evaluating Middle East Reform: Significant or Cosmetic?, in Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso (Editon), Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 11/1/2007.
26- Marwa Wahid, The Two Thorny Files: The Crises of Reconciliation and the National Guard Law in Iraq, Future for Advanced Research and Studies, February 10, 2015, International Information Network, date of visit 11/21/2024, at the link: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/752.
27- Muhammad Jawad Shatib, The Phenomenon of Abstention from Elections in Arab Countries in 2018: Iraq as a Model, Regional Studies Journal, Issue (45), 2020.
28- National Dialogue Document Baghdad 25-26 August 2021.
29- National Reconciliation in Iraq: A Comparative Study, previously mentioned source.
30- Quoted from: Anne Wainscott, Engaging Iraqi Religious Leaders in the Peace and Reconciliation Process during the Post-ISIS Phase, United States Institute of Peace, Washington, 2019.
31- Quoted from: Hamza Mustafa, Iraqi Spacemen: An Army of Corrupt Underground, Asharq Al-Awsat Newspaper, Issue 13161, 12/10/2014.
32- Quoted from: Louis Sako: I call for the separation of religion and state, news published on the Hammurabi Human Rights Organization website, 2022, International Information Network, date of visit 11/29/2024, at the link: http://www.hhro.org/ .
33- Barzan Maysar Al-Hamid, Media and its Role in Combating the Phenomenon of Extremism and Terrorism, Journal of Historical and Civilizational Studies, Issue (44-2), Volume (12), College of Education for Human Sciences/Department of History, University of Mosul, Nineveh, 2020.
34- Hisham Al-Hashemi, Extremism, Its Causes and Treatment, Adnan House and Library for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2016.
35- Nizar Abdul Karim Khalaf, Popular Protests in Iraq and Their Impact on the Stability of the Institutions of the Political System, Adab Al-Farahidi Journal, Volume (13), Issue (45), College of Arts, Tikrit University, Iraq, 3/2021.
36- Rashid Hussein Aqla Al-Shammari, Iraqi Tribes and Their Role in Maintaining Community Security, Adab Journal, Issue (29), College of Arts, University of Thi Qar, Thi Qar, 2019.

37- Muhammad Jamil Ahmad, Structural Change of the Tribe in the Post-ISIS Phase (An Anthropological Study in the City of Baghdad), Journal of Humanities and Social Sciences, Issue (2), Supplement (2), Volume (47), University of Jordan, Jordan, 2020.
38- Safaa Obaid, The Iraqi Popular Movement.. Events and Stations, Al-Bayan Electronic Magazine, Issue (320), Britain.
39- Ali Abdul Hadi Al-Maamouri, National Security Policy in Iraq, Arab House for Science Publishers, Beirut, 2016.
40- Ali Jabali, previously mentioned source, p. 93.
41- Article 15, first, second and third: Iraqi Council of Representatives Elections Law No. (9) of 2020, Iraqi Gazette, Issue (4603), 11/9/2020.
42- Final Report of the Emergency Cell for Financial Reform - White Paper, Iraq, 10/10/2020, multiple pages.
43- Law of the Independent High Electoral Commission No. (31) of 2019, Iraqi Facts, Issue (4569), 12/30/2019.
44- Preventing Violent Extremism through Education: A Guide for Policy Makers, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Paris-Lebanon, 2018, p. 23.
45- Proceedings of the International Scientific Conference under the Slogan (Counter-Terrorism Strategy, Community Prevention and National Necessity) and entitled (The Iraqi Strategy for Combating Terrorism from Confrontation to Prevention), which was held in coordination between Al-Nahrain University/College of Political Science and the Iraqi Counter-Terrorism Service, Baghdad, 12/27/2022.
46- Reda Al-Zahir, Storming the Sky: Reflections on the Popular Movement, Dar Al-Rowwad Al-Muzahira, Baghdad, 2016.
47- Saif Haider Wahab, The Protest Movement and the Future of Democratic Transformation in Iraq after 2003, Unpublished PhD Thesis, University of Nahrain, College of Political Science, Department of Political Systems and Public Policies, Baghdad, 2022.
48- Statement of the Meeting of the Three Authorities on Sunday 4/5/2015, news published on the website of the Presidency of the Republic of Iraq, 4/5/2015, International Information Network, date of visit 11/15/2024, at the link: https://archive.presidency.iq/8604/05.04.2015/23:09.ar .
49- Text of the Historical Settlement Initiative, Al-Mada newspaper, issue 3771, 11/5/2016.
50- Text of the National Forces Alliance's political settlement project, Al-Sumaria News, March 18, 2017, International Information Network, date of visit 11/22/2024, at the link: http://www.alsumaria.tv/news/198305.

51- The National Campaign to Combat Extremism, Radicalism and Terrorism, Sunni Endowment Office Website, 3/2016, International Information Network, Visit Date 12/2/2024, at the link: http://sunniaffairs.gov.iq/ar/the-national-campaign-against-extremism-extremism-and-terrorism-holds-its-fifth-scientific-conference#more-33509 .

52- The text of the Reconciliation and National Dialogue Project, which was presented by the former Prime Minister (Nuri Al-Maliki) to the Iraqi National Assembly in the session held on Sunday 6/25/2006, published on the website of the Iraqi National Assembly, the International Information Network, date of visit 11/17/2024, at the link: http://www.na-iraq.org.

53- Mustafa Sadiq Awad, National Dialogue and Reform of the Political System in Conflict Societies (Northern Ireland, Ethiopia, Iraq), University House for Printing, Publishing and Translation, Baghdad, 2024.

54- Muhammad Sadiq Al-Hashemi, The Reconciliation Project and the Political Future of Iraq, Iraq Center for Studies, Series 9, Baghdad, 3rd ed., 2015.

55- Mustafa Sadiq Awad, National Dialogue and Conflict Transformation in Sudan after 2022, Political Issues Magazine, Issue supplement ٧١, College of Political Science/Nahrain University, Baghdad.

56- Nazmi and Harith Hassan (eds.), The October Protests in Iraq: The Dying of the Old and the Stubbornness of the New, Al-Mada Foundation for Media, Culture and Arts, Baghdad, 2020.